تونس/W=ينبغي=وقف=ترهيب=الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان

يسارو منظمة العفو الدولية قلق عميق بشأن تجدد إجراءات التضييق على الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وتدعو السلطات التونسية إلى وضع حد لمضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد وترهيبهم.

ففي T سبتمبر/ أيلول، قام أفراد الشرطة بتطويق المقر الرئيسي للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في تونس العاصمة، ومنعوا أي شخص من دخول مكاتبها باستثناء أعضاء اللجنة التنفيذية للرابطة. ويأتي هذا التضييق في أعقاب أمر أصدرته قبل ذلك بيومين المحكمة الابتدائية في تونس يقضي بالتعليق الفوري لجميع الأنشطة التحضيرية للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان المتعلقة بعقد مؤتمرها الوطني السادس المقرر في V و NMو NN سبتمبر/ أيلول. وسيظل هذا التعليق سارياً إلى أن تنظر المحكمة في شكوى مقدمة ضد اللجنة التنفيذية للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان من قبل OO شخصاً يزعمون أنههم أعضاء في الرابطة، ويُقال إنهم مقربون من السلطات. ويزعم هؤلاء أنهم طُردوا من دون وجه حق من قبل اللجنة التنفيذية للرابطة في مجرى عملية إعادة هيكلة المنظمة ودمج بعض فروعها.
إن مثل هذه الممارسات الترهيبية ضد الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ليست بالأمر الجديد. ففي نوفمبر/تشرين الثاني OMMM، قررت إحدى المحاكم تعليق أنشطة القيادة المنتخبة حديثاً للرابطة والاستيلاء على مكاتبها. وكانت الذريعة لذلك التضييق تتمثل في شكوى قدمها أربعة أعضاء في الرابطة، عُرفوا بأنهم من المقربين للسلطات، وشككوا فيها في نزاهة الجمعية العامة للرابطة وانتخابات مجلس إداري في الشهر السابق.

ومُنعت الرابطة منذ العام OMMP من الحصول على القسط الثاني من منحة كانت قد تلقتها من المفوضية الأوروبية في العام OMMO في إطار المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان. ولاتزال المنحة موقوفة في المصرف لأنه، ظاهرياً، يُشترط الحصول على تصديق إضافي من السلطات التونسية كي يكون بالامكان الإفراج عن الأموال.

وتستهدف السلطات التونسية بشكل اعتيادي منظمات أخرى لحقوق الإنسان، من بينها المجلس الوطني للحريات بتونس والجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين. كما استهدفت السلطات المنظمات المهنية، وفرضت عليها مزيداً من القيود التي تقوض استقلال القضاء وتمنع حرية التعبير والاشتراك في الجمعيات. وفي الأسبوع الماضي وحده أغلقت السلطات مكتب جمعية القضاة التونسيين وحظرت عقد مؤتمر نقابة الصحفيين التونسيين. أنظر:
http://web.amnesty.org/library/Index/ENGMDE300142005
إن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات إلى وضع حد لجميع أشكال المضايقة ضد الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والسماح لجميع منظمات حقوق الإنسان المستقلة، ومنها المجلس الوطني للحريات بتونس، والجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين، وذلك من أجل الاضطلاع بأنشطتها المتعلقة بحقوق الإنسان بحرية، وبما يتماشى مع التزامات تونس بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان.